



الاستعمار الفرنسي للجزائر من التنظير إلى الاستغلال الاقتصادي للثروات
French colonialism in Algeria, from theory to economic exploitation of wealth.

الفالي غربي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

kaligherbi@yahoo.fr

عيسى يزير *

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

aissayazir@gmail.com

الملخص:

معلومات المقال

اكتسب موضوع الاستعمار لدى الدول الأوروبية بداية من القرن 19 م أهمية حيوية كبيرة ، وأخذ أبعادا متعددة حتى بلغ عندها ليكون مسألة شرف وطني ، ولأن الاستعمار في جوهره توسع وهيمنة لتحقيق المكاسب الاقتصادية المزروجة وهو وضع اليد على مواطن المواد الأولية لتشغيل الآلة الأوروبية وفي نفس الوقت تصريف فائض الإنتاج، على هذا الأساس تعالج هذه الدراسة موضوع استعمار الجزائر الذي وحد وجهات نظر أغلب الفرنسيين حول مزاياه خاصة الاقتصادية منها، منهم رجال الدولة عسكريين أو مدنيين ، دبلوماسيين، برلمانيين رجال المال والاقتصاد ، وحتى المثقفون. وبالتالي مع إحكام القبضة العسكرية على البلاد أصدرت سلطات الاحتلال ترسانة من المنظومات القانونية المختلفة لاحتكار ثروات البلاد المتعددة واستغلالها.

تاريخ الارسال:

17 جانفي 2022

تاريخ القبول:

13 مارس 2022

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الفكر الاستعماري
- ✓ الفرنسي
- ✓ استعمار الجزائر
- ✓ أساليب قمع الجزائريين

Abstract :

Article info

The issue of colonialism in European countries gained from the beginning of the 19th century a great vital importance, and took multiple dimensions, until it reached to be a matter of national honor, and because colonialism was in essence expansion and domination to achieve double economic gains, which is putting the hand on the areas of primary materials to operate the European machine and at the same time market the excess of production, on this basis, this study addresses the issue of the colonization of Algeria, which united the points of view of most of the French about its special economic advantages, including military and civilian statesmen, diplomats, parliamentarians, financial and businessmen, and even intellectuals. In conjunction with the tightening of the military grip on the country, the occupation authorities issued an arsenal of different legal systems to monopolize and exploit the country's multiple riches.

Received

17 January 2022

Accepted

13 March 2022

Keywords:

- ✓ French colonial
- ✓ Thought
- ✓ colonization of Algeria

1. مقدمة:

و كانت أفكاره هذه وليدة مقارنته أرض الجزائر بمستعمرة سان دومينيك التي قضى فيها فترة من حياته².

ولتشكيل نواة لاستعمار واسع، حسب كلوزيل³ يمكن منح الأراضي الأقرب فالأقرب التي تحيط بنا إلى الكولون، وفرض عليهم شرط المشاركة في أعمال الدفاع، الضرورية من أجل رد غارات السكان المجاورين، بمشاركة الكولون في الأعمال الدفاعية، يمكن مع الوقت تحويل سهل متيجة إلى مستعمرة كبيرة، بطرد القبائل المتمردة إلى الأطلس³.

ومن أجل تحقيق الأهداف، تقدم الجنرال كلوزيل بطلب إلى وزير الحربية بأن يرخص له تشجيع المؤسسات الزراعية و الصناعية للكولون، مع تقديم وعود لهم في المستقبل بتوفير الحماية و الأمن كتشجيع لهم⁴.

لم يطل عهد كلوزيل كقائد لجيش الحملة حيث عزل في فبراير 1831 م، و مع ذلك فإنه ظل يردد أفكاره الاستعمارية في كل مناسبة، ذلك أن الجزائر شهدت كما هائلا من الكتابات تدعوا كلها إلى استعمارها، و لما عاد إليها سنة 1835م كحاكم عام، كان قد نشر سنة 1833م كتابا آخر ضمنه المزيد من الآراء لمعالجة هذا الموضوع. و هكذا وضع مقارنة بين إقليم مدينة الجزائر و مساحة مستعمرات فرنسا في العالم الجديد و المقدرة بـ: 78100 هـ، "بينما يضم إقليم مدينة الجزائر 590000 هـ موزعة 160000 هـ في مرتفعات مدينة الجزائر و السواحل، و 250000 هـ في سهل متيجة و أخيرا 180000 هـ على السفوح الشمالية لجبال الأطلس، ليصل إلى نتيجة أن محيط مدينة الجزائر يوفر مساحة زراعية تعادل سبع مرات و نصف ما توفره مستعمراتها الأخرى⁵.

لقد كان كلوزيل مؤمنا بضرورة التوسع خارج دائرة مدينة الجزائر و ضواحيها إلى جبال الأطلس وما وراءها، ولذلك حاول "الاستيلاء على المدينة بهدف وضع قبائل الأطلسي بين نارين، وضمان الأمن في سهل متيجة الذي ينوي استعمارها⁶، وتكمن أهمية هذا السهل، في كونه "نقطة مركزية بالقرب من الحكومة، ومن المخازن، والميناء، حي يمكن الاستقبال و

يجب شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر منذ أيامها الأولى إلى اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تثبيت دعائم وجودها والسعي لتوسيع دائرة احتلالها إلى كل جهات الوطن، وتزامن مع ذلك حدوث نقاشات عديدة حول جدوى الاستعمار ووسائله وطرقه من جهة، ومن جهة أخرى الفوائد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر كمستعمرة غنية بمختلف الثروات. لهذا فإن أهم ما تتضمنه هذه الدراسة هو عرض مختلف الآراء الفرنسية الخاصة بالاستعمار، وكيف كان صداها على أرض الواقع؟ وكيف انتهى ذلك إلى تبرير استعمار البلاد بكل الوسائل الهمجية تحت مسوِّغ الغاية تبرّر الوسيلة؟

2 - آراء الفرنسيين في استعمار الجزائر :

أخذ أعوان الاستعمار بعد سقوط مدينة الجزائر يرددون كثيرا من المبررات و المسوغات التي تبيح لهم الاحتفاظ بمدينة الجزائر، و وجوب احتلال كامل الإقليم، و رددوا أن بلادهم تشكو من كثرة السكان، و من كثرة الإنتاج، و أنها في حاجة إلى ميادين جديدة للتّنافس على السكان و بيع المنتجات، و أن الجزائر تستطيع أن تحلّ الكثير من المشكلات الفرنسية.

2-1 الجنرال كلوزيل :

لقد كان الجنرال كلوزيل Clauzel قائد الجيش الفرنسي بعد دبيرمون أكبر مشجعي الاستعمار في الجزائر، و له آراء في ذلك نشرها حينما عين قائدا لجيش الحملة في سبتمبر 1830م، و نشر بقيتها بعد ذلك، و فيها قال أنه: "مقتنع أن إقليم مدينة الجزائر، الذي صار بين أيدينا هو مستعمرة هامة، تعوضنا بوفرة عن خسارتنا في سان دومينيك، وربما كذلك التكاليف الكبيرة التي تكلفنا إياها للاستيلاء على مستعمرات أخرى¹".

وذهب به الاعتقاد أن فرنسا ستجد في الجزائر أغلب المنتجات التي كانت تجلبها من أمريكا و الهند و أن الجزائر ستصبح إقليما مشتهرا بإنتاج قصب السكر و القهوة و التبغ،

1831م مشروعا أرسله إلى سيده كلوزيل يشجعه و يشاطره أفكاره. فقد اعتقد أن " المخاوف من أن لا تجد منتجات الأرض في الجزائر أسواقا لتصريفها هو اعتقاد خاطئ حيث أن الاستهلاك سيزداد لما يتعود السكان على العادات الاستهلاكية للأوروبيين، ثم إن عدد السكان سوف يتزايد، وهذا التحسن المزروح سوف يتحقق بقوة الأحداث، و بذلك تجد صناعاتنا مصدرا (جديدا للازدهار"¹²، و عن الأرض دائما اعتقد نفس الكاتب بأن هناك مساحات (صغيرة مستغلة من طرف عدد قليل من أهل البلد، و الباقي ليس له مالك، و إذا تملكه سكان هذا البلد فإنه لن يستغل لأن هؤلاء السكان ليسوا كثيرين ثم نهم لم يتعودوا على عمل الأرض¹³ . و بخصوص مشروعه الاستعماري من حيث الإجراءات العملية، فقد لخصه في عدة نقاط أساسية كانت قاسما مشتركا لجميع المنظرين في كفاءات وأنماط الاستغلال، ومنها على الخصوص أن تقوم السلطات الاستعمارية بمنح كل الأجانب و بعض أهل البلد الأصليين ،بصفة ملكية ثابتة ، الأراضي التي يطلبونها.

2- 2 دي بوسي Genty de Bussy:

وكتب المقتصد المدني دي بوسي (Genty de Bussy)

Bussy، وهو من رجالات الإدارة المدنية الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال ، أنه لم يكن من حق الفرنسيين أن يستولوا على أملاك الداى ولا الأتراك ولا أي كان، وأظهر أن إجراءات الحجز والمصادرة التي طبقت أيام الاحتلال هي أعمال غير إنسانية ولا تليق بأمة فرنسا(المتحضرة) ولكنه استطرد ليقول أن هذه الإجراءات جاءت "كضرورة للتصدي للمؤامرات التي يحكيها الداى السابق ورجال حكومته تخرج ضد السلطة الفرنسية"¹⁴. وكانت اقتراحاته حول الملكية والتصرف فيها لا كثيرا عن آراء زملائه من قادة الحملة العسكرية وموظفي الإدارة الاستعمارية. فقد كتب الجنرال جيرار وزير الحربية بعد أشهر قليلة من احتلال مدينة الجزائر إن الاحتفاظ بحقوق لفرنسا وجود مكان واسع للفائض السكاني و

الشحن، و البيع و التصدير⁷. ولتحقيق هذه الأهداف طرح كلوزيل سؤالا : كيف يمكن توطين العناصر الأوربية في هذه المنطقة؟ و تطوع بنفسه للإجابة عن هذا السؤال، بأن هذا يقع على عاتق الحكومة بالقيام بإجراءات تمنح الثقة للرجال، و لرؤوس الأموال التي تذهب سنويا إلى أمريكا، و توجيهها للاستقرار في الجزائر الأقل بعدا عن أوروبا، و فوق تربة خصبة و محمية جيدا ، يمكن جلب 20000 من الـ 200000 الذين يهاجرون سنويا إلى أمريكا ، كما يمكن للجنود الذين أنخوا خدمتهم العسكرية الاستقرار بالجزائر إراديا و برغبة منهم، حيث تمنح لهم أراض يشتغلون عليها بدلا من العودة إلى فرنسا⁸.

كان بعض الفرنسيين رافضين لاستعمار الجزائر، وخصوصا من البرلمانيين الذين كانوا يخشون تكاليف التوسع والاستعمار، إلا أن صيحة هؤلاء لم تكن مسموعة بحكم التيار العام الذي سيطر على حياة الدول الأوربية خلال هذه الفترة المشحون بالتنافس الاستعماري. وقد كان بعض خصوم التوسع والاستعمار يحتجون بعدم وجود أراضي لذلك في الجزائر، فالعرب يحتلون كل مكان، عارضهم كلوزيل بقوله:" يكفي أن نلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الأراضي كانت ملكية للحكومة القديمة(التركية) التي خلفناها طبيعيا، و يمكن جعلها تنازلات مجانية، أو على الأقل، أقل تكلفة للمعمرين"⁹. ولم يكن كلوزيل يهتم بالوسيلة لتحقيق غرضه، فالمهم بالنسبة له أن تنتقل ملكية الأراضي إلى الأوروبيين تحت مختلف المسميات و بكل الوسائل¹⁰ حتى بمضايقة العرب و إبعادهم بغير رضاهم، إذ عليهم حسب اعتقاده:"إما أن يقبلوا العيش مع الأوروبيين أو الابتعاد، و هذا أفضل، فإنه في الأولى لن يتأخروا أن يتم ضمها، إذ سينسحبون ويبيعون أراضيهم أو يتخلون عنها، و في كلا الحالتين يحصل عليها الأوروبيون بسعر زهيد"¹¹.

لم تكن هذه الأفكار الاستعمارية حكرا على قائد الجيش الفرنسي فقط، بل شاطره فيها الكثير من إداريها وموظفيها، فهذا (مونتان Montagne) وهو إداري كتب بداية سنة

وعلى أية حال ، فقد أتمت اللجنة تقاريرها حول الملكية، فعددت الملكية العامة بأنها "تلك الملكيات التي كانت للحكومة القديمة، و البايليك ، وتلك المخصصة للعيون والجنود الانكشارية" ، وأصرت هذه اللجنة على ضرورة التعرف على باقي أملاك الدولة في إقليم الجزائر و ضرورة بسط الإدارة الاستعمارية عليها، واعترفت في ذات الوقت أن هذه الأملاك قد "بلغت في داخل مدن الجزائر، وهران وعنابة 831 ما بين منزل وبنية صناعية، منها 215 استغلت كتكنات ومصالح عمومية، واستولى على بعضها الآخر بعض الموظفين المدنيين والعسكريين"²⁰.

أعدت اللجنة تقارير أخرى حول الملكيات العقارية، فتحدثت عن مؤسسة بيت المال ومؤسسة مكة والمدينة والممتلكات البايلكية للحكومة التركية القديمة، وللخواص الأتراك أو الجزائريين وكانت في كل تقاريرها هذه تقدم اقتراحات حول تسيير هذه الأملاك، أو البحث عن طريقة لمراقبتها أو التدخل فيها بطريقة ما وهذا يهدف إلى تدعيم الاستيطان بالاستفادة من دخل هذه الملكيات، وقررت أنه: "إذا أردنا إعادة الاعتبار لكل مؤسسة حتى تصبح كلها للجمالية المسلمة يجب أن نبحث عن طريقة تمكن السلطة الفرنسية من التدخل حتى وإن كانت لممارسة الرقابة عليها"²¹، والواقع أن اللجنة أوصته بالدفاع عن سهل متيجة الخصب، الذي يبلغ 25 فرسخا مربعا، لأنه مهم للدفاع عن المدينة من ناحية، ولمنتجاته الأساسية من ناحية أخرى²².

أعدت اللجنة الإفريقية تقارير عدة تنوعت بتنوع مواضيعها، فأعدت مشاريع لتنظيم جهاز القضاء والإدارة وأملاك الأتراك المصادرة والأملاك العقارية المختلفة والأملاك العامة إلى جانب الأملاك الخيرية (الأوقاف) والضرائب ونشاط الجمارك²³.

وبالمجمل فإن التقارير شملت المجالات العسكرية والإدارة والتشريع والقضاء إلى جانب القضايا المالية والاقتصادية كالضرائب والعقارات والتجارة والصناعة والجمارك إلى جانب

يوفر لها سوقا ، لصناعتها التي سوف تستبدل منتجاتها بمنتجات أجنبية عن أرضها و مناخها¹⁵.

ولم يقف de Bussy عند تبرير إجراءات الحجز والمصادرة فقط، بل أكد على ضرورة أن تبقى هذه الإجراءات كسلاح بيد الحاكم العام يستعمله ضد الثوار عند الحاجة لردع ما أسماه (الاعتداءات) التي طالت الفرنسيين بعد احتلالهم للجزائر¹⁶. وبتساءل هنا إن كان هذا الكاتب ينتظر من الجزائريين أن يرحبوا أو حتى أن يسكتوا عن اغتصاب منازلهم وأراضيهم، وتحويل مساجدهم و بقية مقدساتهم إلى كنائس و إسطبلات، و تهديم المتبقي منها تحت مختلف التبريرات المصطنعة؟!

كي تصبح الجزائر مستعمرة ثرية فإن موظفين سامين في الدولة الفرنسية ومنظروا السياسات الاستعمارية دعوا إلى ضرورة القيام بإبعاد جماعي للسكان الأصليين إلى الصحراء، وكانت هذه النتائج التي خلص إليها هؤلاء محل اعتراف منهم بأنها إجراءات عنيفة وجائرة. لكن يبدو فيما يتعلق باستغلال الأراضي الخصبة في شمال الجزائر أنه لا يمكن الاستفادة منها إلا باستعمال هذه الإجراءات ولذا وجب تقبلها واتباعها¹⁷.

2-3 اللجنة الإفريقية :

بعد أربع سنوات من الاحتلال ظهرت اللجنة الإفريقية التي نال موضوع المزايا الاقتصادية والإستراتيجية وطبيعة ثرواتها حظا كبيرا من التقارير، إذ تناولت الأوقاف بمختلف أنواعها، وعن الأملاك العامة، قبل الاحتلال و بعده وأملاك الدولة، وغيرها... والمعروف عن هذه اللجنة أنها جاءت لتثبت الجدوى من الاحتلال أو عدمه، و كان أهم سؤال مكلف بالإجابة عنه هو: هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أو تتخلى عنها و في كلا الحالتين ما فائدة فرنسا؟¹⁸، و يظهر من مناقشات أعضاء اللجنة وتقاريرها أنهم كانوا يحاولون إيجاد طرق الاحتفاظ بالجزائر واحتلالها كاملة واستعمارها واستغلالها، ولم يكونوا يناقشون ما إذا كان ذلك ممكنا¹⁹.

على نحو معتبر، ستجعل استحالة القيام بهذه المبادلات الضرورية إلا باتباع رغباتنا ، وضعية دولة عرب الداخل صعبة جدًا ، ذلك أن أكبر ضرر سببناه للعرب هو منع التجارة عنهم²⁸.

الذين يقولون إننا نشترى المزايا التي ستوفرها الجزائر بتضحيات كبيرة صادفون لكنهم مخطفون عندما يقلصون إلى لا شيء تقريباً هذه المزايا²⁹. لهذا وضع طوكفيل ما يمكن أن نقول أنه قانون للحرب فدعا إلى منع التجارة مع القبائل التي لن تتمكن من بيع قطعانها واقتناء ما تحتاجه من بضاعة، وإذا ما نفذت هذه الخطة على القبائل على مدى طويل وبصرامة فإن طرق التجارة التقليدية ستجف شيئاً فشيئاً وستستنفذ القبائل مواردها وتسقط في هاوية الحرمان ومن شأن ذلك أن يدفعها إلى الاستسلام. وللإسراع في جني ثمار هذه الخطة ، يمكن دعمها بوسائل مباشرة مثل أن نحرق أراضيهم لأن حالة الحرب تعطينا حق تحريب البلاد بأن نحرق المحاصيل في وقت الحصاد، أو أن نقوم بغارات مفاجئة لنخطف الرجال والأغنام، وبهذا يتحقق تحطيم الأسس المعيشية للقبائل الجزائرية والمبنية على الزراعة والرعي للنيل منها أكثر³⁰.

3 - أساليب قمع الجزائريين.

3-1- الأوامر الرسمية العليا لسياسات الإبادة

أتمت السلطة اللامتناهية ضباط المكاتب العربية الذين جعلوا من العصا جهازاً رئيسياً للسلطة ، لقد أصبح الصرع بالعصي وسيلة لانتزاع الاعترافات وكان يتسبب أحياناً في موت الضحية ، أما الإعدامات بلا محاكمة فكانت بمثابة أمر طبيعي إلى الحد الذي جعل منها إجراءات مألوفة³¹.

صرّح فو Vaulx الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف ، بأنّ الظلم والاضطهاد اللذين مارسهما الضباط كان الهدف منها إحداث الشعب ، ليتدخل سلاح القمع ، وأثناء الاستنطاق كان العارفون بالأوضاع يدركون أنّ الضباط المنصاع لغرائزه كان يجيد بصورة خطيرة عن جادة السبيل، " إنّ الحرب الجارية الآن في الجزائر ضدّ الأمير عبد القادر حرب استثنائية إلى أبعد

الاستيطان وما يتعلق به من استغلال للأرض وأعمال الزراعة. فيما يخص هذا الأخير، اقترحت اللجنة أيضاً الوسائل الكفيلة بتشجيع الاستعمار ورأت أن القاعدة الأساسية في هذا هي: " إيجاد معمرين مرتبطين بالأرض عن طريق الملكية بحيث لا يتخلون عنها بمجرد الشعور بالخطر ويشغلون عليها لمدة طويلة مع اقتناعهم بذلك، ومن جهة أخرى يستطيع الكولون استغلال كل رأس ماله الذي يجلبه لإقامته ولزراعته، وأن يجد مشروعه تنمية كبير²⁴، وأوصت هذه اللجنة أيضاً بعدم بيع الأراضي للكولون أو كرائها لهم، ذلك أن هذا الأسلوب يقضي على إمكانياتهم المالية ويمتص رأس مالهم الضروري لاستمرارهم على الأرض، وأن شرط النجاح يكمن في التنازل لهم عن الأرض مقابل أجرة، وحينما يشعر المعمر بنجاح مشاريعه فإنه تتوفر له الإرادة القوية للدفاع عنها، وقبل الاهتمام بمسألة التنازلات فقد شدّدت على أهمية التعرف على أملاك الدولة والتأكد منها²⁵.

2-4 دي طوكفيل (وزير خارجية فرنسا):

يعتقد طوكفيل مثل كثير من الفرنسيين قبله وبعده أنّ بلوغ فرنسا غاياتها في الجزائر يعني نهضتها ، وإذا فشلت فلها الخزي في الخارج والإنهيار في الداخل²⁶ ، ولهذا لم يتوان لحظة في التذكير في كل ما من شأنه أن يؤثر على قرارات الحكومات الفرنسية وتوجيهها بهذا الشأن.

صرّح دي طوكفيل أنه سيكون شؤماً على الوجود الفرنسي في الجزائر الاكتفاء بالاحتلال الجزئي الساحلي دون السيطرة على الداخل، كما هو الشأن إذا اكتفينا بالاحتلال من خلال إسقاط حكومة البلد واكتفينا بتسييرها دون إرداف ذلك بالاستيطان ، من خلال تشجيع العنصر الأجنبي، لأننا بذلك نتجنب أن يجمع العرب أنفسهم وينتظمون في قوة واحدة وهذا ما يعرض سيطرتنا إلى الاضمحلال تدريجياً، وقد تنهار فجأة بفعل تدخل قوة أجنبية ولو كانت مسيحية²⁷.

إن قسماً كبيراً من العرب المنحصرين بيننا وبين الصحراء لا يمكنهم العيش إلا بصعوبة كبيرة... كان النشاط التجاري في نقاط عدة على الشاطئ قبل غزو الجزائر مزدهراً

ولأنّ الجيش الفرنسي ضمّ الكثيرين من المرتزقة المتعصبين المتعطّشين للقتل والنهب والحرق ، وهو ما أظهره في كل مراحل الاحتلال وتوسّعه³⁶ ، لم يكن الجيش يقاتل في واقع الأمر...، بل كان يسلب وينهب بمنهجية المناطق المخترية إنّ الأحاسيس تنفر من هذه المهنة ، ففي كل العمليات الحربية نجد مشاهد تثير شفقة الصّخور ، ولم يكن الوقت متوقراً لشيء من الشفقة وتأنيب الضّمير، وبعد يُصادف أن ننظر إلى كل ذلك ببرودة تقشعرّ لها الأبدان ، لقد كان الجيش في انحطاط مستمرّ في التهب والقتل دون أن يتعرّض لمخاطر كبيرة.

أشار كونرويير كاستيلان للأثار الكارثية للغزوات ، هذا الأسلوب الممجى المفجع ، وبفساد الأخلاق والقسوة التي تصيب قلب الجندي الذي يذبح ويسرق ويغتصب ويقاتل لحسابه الشخصي على مرأى من ضبّاطه الذين لا يستطيعون وقفه . كانت تصرفات الجيش مشحونة بالحق والاعمال الانتقامية ضدّ الإنسان الجزائري وكل ما يرتبط به من أرض وأملك وقيم وعقيدة وثقافة ، فمن مبرّر طرد الأتراك إلى مطاردة سكان كل الجزائر دون تمييز³⁷.

4- نماذج من السياسات الاستعمارية في نهب ثروة الجزائريين.

4-1- قوانين تسيير الثروة الغابية واستغلالها:

ليس هناك حاجة للتطرق إلى مكانة الغابات في النشاط الاقتصادي والحياة المعيشية للجزائريين في توفير المادة الأساسية في البناء ، وأغراض التدفئة والطبخ ، وثمار الأشجار ومساحات الرعي للمواشي ، ومادة أولية للكثير من المصنوعات. ونظرا لهذه الأهمية الاقتصادية أنشأت فرنسا مصلحة الغابات سنة 1838 لوضع خريطة للغابات الجزائرية ، وتحديد مساحتها الإجمالية.

كانت أولى محاولات التدخل لسلطات الاحتلال في مسالة الغابات سنة 1843 . فقد أصدر المارشال بيجو أمرا بعدم إشعال النيران بالقرب من الغابات مهما كانت مبررات الاستغلال محمّلا الجزائريين مسؤولية حمايتها من الحرائق

حدّ ... إذ لا يوجد أيّ احترام للقواعد المعدّة للحرب الصغيرة أو الكبيرة³².

أوصى الدوق دوروفيغو الجنرال بوايي " عليك أن لا تقتل دون إضرام النيران" ويضيف " إنّ قطع الرؤوس وضرب الرقاب سيخدم كثيرا الحضارة ويحقق استقرار المستعمرة واستتباب الأمن فيها أكثر من استخدامنا لكلّ الطرق السلمية. من جهته يرى فوارول أن العرب لا يفهمون لغة غير لغة القوة والعنف ، وأنّ فرض النظام لا يكون سوى بالحرب الخاطفة التي تسقط فيها الأرواح الكثيرة وتتدفّق فيها دماء الموتى³³.

3-2- نماذج لجرائم العسكريين الفرنسيين ضدّ الأهالي.

من جهته اعترف دي طوكفيل سنة 1841 أننا أصبحنا في إفريقيا نحارب العرب بطريقة أكثر همجية ، ولا يتوقف الأمر على القتال فحسب ، بل هي حرب شاملة : تقتيل وتجويع (سياسة الأرض المحروقة)، إنّ المحاصيل الزراعية التي لا يولى إليها اهتمام في أوروبا هي أكبر هدف يجب ضربه في إفريقيا ، والأسلوب في ذلك ، بمجرد التعرّف على مكان القبيلة ، يُحمل إليها الجنود من كل الجهات ويهجمون على الخيم التي يستيقظ سكّانها عند اقتراب الجنود ، ويخرجون مع قطعانهم ونسائهم وأبنائهم، هارين في كل اتجاه. وعندها يدوي صوت البنادق من كل صوت مستهدفا هؤلاء البؤساء العزل، رجالا ونساء وأطفالا...، كئنا نتلف ونحرق ونهيب وندمر المنازل والأشجار، وكانت المعارك نادرة ومنعدمة ، لقد احرقنا ودمرنا كل شيء...، كم من امرأة وطفل لجئوا إلى ثلوج الأطلس حيث هلكوا من البرد والبؤس³⁴.

كما يقرّ ضباط عسكريون بأنّ الدمار والمجازر أصبح قاعدة في كل مكان ، يضطر النساء والأطفال إلى تسليم أنفسهم بعد لجوئهم إلى الأدغال ، فنقتل ونذبح ويختلط صراخ المدعورين بصياح الحيوانات من كل جهة إنّّه الجحيم بذاته ، كلّ ذلك يحدث تحت القيادة المباشرة للجنرال بيجو الذي وصف غزوة بائسة بأنّها معركة ، حيث ذبح فرسانه خلالها من الأهالي العشرات من النساء والعجائز العزل³⁵.

وعقارية ، وتسخير القبائل المتهممة لآداء أعمال لصالح الشركات ، وقد زاد الأمر سوءا عندما أصدرت السلطات الاستعمارية في فبراير 1870 مرسوما ، تمنح بموجبه الشركات كل الأراضي التي مستها الحرائق دون مقابل، وتمكنها من تملك الأراضي التي سلمت من النار بأثمان منخفضة جدا⁴².

كانت الجمهورية الثالثة أول من أدخلت تعديلا على قانون الحجز الصادر في 31 أكتوبر 1845م ، إذ أضافت إليه أن الحرائق من أكبر مسببات الحجز⁴³. وبناء على هذا التعديل، أصدرت سلطات الاحتلال القانون الغابي لـ 17 جويلية 1874م ، تضمن مختلف دواعي تطبيق الحجز على ممتلكات القبائل في قضايا حرق الغابات ، وفرض الغرامات ، وتطبيق العقوبات الجماعية ، وسمح لمصلحة الغابات بتحديد مساحات كبرى من الغابات ، لوضعها تحت تصرف السلطات العسكرية لاستغلالها لأغراض حربية⁴⁴.

كانت أسباب الحرائق أساسا طبيعية ، ومناخية، كارتفاع درجة الحرارة، والجفاف، وكذلك الأخطاء البشرية غير المتعمدة، وهذا ما أثبتته السلطات الاستعمارية التي لخصت الأسباب في:

1- ممارسات العمال الإسبان المكلفين باستغلال حقول الحلفاء قرب الغابات في منطقة الغرب الجزائري.

2- العوامل الطبيعية، خاصة الحرارة الشديدة والجفاف.

3- الشّارات التي يحدثها مرور القطارات بالقرب من الغابات خاصة في فصل الصيف⁴⁵.

من جهة أخرى يعترف بعض الكتاب الفرنسيين أن الإجراءات الاضطهادية ضدّ الجزائريين بهدف منع الحرائق، ساهمت في إحباطهم من الإدارة الاستعمارية دون أن يكون لهذه الإجراءات أيّ تأثير في الحدّ من الحرائق. وهذا ما يعكس الملاحظات والأحكام الظّالمة ضدّهم⁴⁶.

وبخصوص حقوق الملكية والاستغلال، فقد كانت موجودة قبل الاحتلال ، ولكنها على نطاق محدود جداً ، كانت الغابات تخضع للبايلك ، ويقوم الداي أو البايات بمنح

وممارسات الفلاحين ، معتبرا نشوب الحرائق في الغابات عملا حربيا معاديا للجيش الفرنسي تنجر عنه متابعات قضائية ، يمكن أن ينتج عنها عقوبات قاسية على القبائل الجزائرية المقيمة قربها ، تمثلت في : السجن والإبعاد والغرامات المالية المرهقة ومصادرة الأراضي والثروة الحيوانية ، وفرض أعمال السخرة لصالح الاستيطان³⁸.

مع مرور الوقت تدعمت هذه الإجراءات بالقوانين المشرعة لها ، ففي نوفمبر 1845 تم إعلان أن الدولة الفرنسية مالكة للغابات في الجزائر، وأنّ الحقوق الخاصة على هذه الملكيات يجب أن تثبت بعقود تعود إلى تاريخ ما قبل 05 جويلية 1830³⁹.

كما أكدت المراسيم اللاحقة في 01 أكتوبر 1844م و 21 جويلية 1846 سلطة الإدارة الاستعمارية على الغابات الجزائرية التي امتدت إليها يد الاحتلال. وعلى عهد الجمهورية الثانية التي أصدرت قانون 16 جوان 1851 أقرت المادة الرابعة منه أن الأخشاب والغابات في الجزائر تشكل جزءا من أملاك الدولة⁴⁰.

كانت النتيجة المباشرة لهذه القوانين والإجراءات المرافقة لها ، حرمان الجزائريين من جميع طرق الاستغلال المعهودة إلاّ بترخيص مسبق من إدارة الاحتلال ، وكل مخالفة تؤدي إلى ملاحقات ومعاقبة وقمع من طرف مصلحة الغابات ، ولهذا تميزت هذه الفترة بالاتجاه نحو تشديد الخناق على الجزائريين لخدمة شركات الاستغلال التي تجاوزت امتيازاتها 200 ألف هكتار لسنة 1860⁴¹.

إنّ أهم ما ساهم في توسيع نطاق امتيازات الشركات الاستغلالية هو الحرائق ، والغريب في الأمر أن تلك الحرائق لم تندلع في مناطق القبائل الجزائرية ، وإنما كان جلها في نطاق امتيازات شركات الاستغلال ، التي ساهمت بدورها في تعقيد أزمة الغابات في الجزائر، وضياح آلاف الهكتارات من الثروات الغابية، فقد كان أصحاب هذه الشركات يعمدون إلى إحراق الغابات القريبة من مناطق امتيازاتهم وإصاق التهمة بالجزائريين المقيمين في المنطقة بهدف الحصول على تعويضات مالية

15 مليون فرنك لمساحة غابية تقدر بـ 103.000 هـ ، وأُتبع بقوانين تهدف أساسا إلى خدمة و ازدهار الصّناعة حيث تمّ كراء مساحات غابية للأوروبيين مع بعض الجزائريين، أما القبائل المجاورة للغابات فقد أُتيح لبعضها إمكانية الرّعي في الحالة التي يتبيّن فيها أنّ هذا يشكّل ضرورة أساسية ، بأن يعطى لهم حقّ الإستغلال كتعويض لهم في حالة تحويلهم من مواقعهم الأصلية التي كانوا مستقرّين عليها وتبيّن أنّها ضرورية لموقع استيطاني⁵².

لقد لجأ الفرنسيّون إلى المقارنة بين عائدات الغابات الفرنسية بنظيرتها بالجزائر لإبراز الأهمية الاقتصادية لهذه الأخيرة ، ففي فرنسا يقدم 1.000.000 هـ من الغابات عائدا من الأرباح بـ 25 مليون فرنك بعد استهلاك نفقات تقدر بـ 13 مليون فرنك. بينما الغابة في الجزائر سنة 1890 م أعطت نفس المساحة 4.9 مليون فرنك بعد استهلاك نفقات تقدر بـ 1.8 مليون فرنك⁵³. وبالمقارنة، فإن الغابات في الجزائر تقدّم ربحا يقدر بضعفي قيمة التّفقات في الوقت الذي تقدّم فيه الغابة الفرنسية أقلّ من الضّعف.

ومع بداية القرن العشرين استمرّ استغلال الغابات الجزائرية بصورة أوسع وبشكل متزايد الحجم، وهو ما ترجمه العائدات والأرباح، ففي الفترة 1900 - 1905 م كانت العائدات السنوية 2.737 مليون فرنك وارتفعت سنة 1906 - 1910 م إلى 4.195 مليون فرنك ، ثمّ إلى 08 مليون فرنك ما بعد 1910⁵⁴. ونشرت إحصائيات سنة 1916 م عن مصلحة المياه والغابات، جاء فيها أنّ الغابات الجزائرية تنتج 500.000 طن من الخشب، و100.000 طن من الفحم، والعنصر الأكثر إنتاجيّة يتمثّل في الفلّين الذي تبلغ مساحته في الجزائر 440.342 هـ، تقع أغلبها في عمالة قسنطينة ، وتصل قدرات الجزائر إلى إمكانية تقديم ما يعادل ربع الإنتاج العالمي من الفلّين⁵⁵

4-3- الحلفاء :

يمتدّ هذا التّبات الطّبيعي في الجزائر إلى مساحة هامة تصل إلى 3.975.307 هـ منها 777.770 هـ تقع ضمن

امتيازات لبعض السّكان ، ومنذ الاحتلال هناك خواص سواء من الأوروبيين أو الجزائريين استطاعوا الحصول على حقوق الملكية على الغابات . وفي سنة 1863 م أدخل جزء من الغابات في نطاق أملاك البلديات الأوربية وبيعت أو منحت مساحات من الغابات إلى بعض الخواص الأوروبيين⁴⁷. وقد نظر المشرّعون الاستعماريون بشأن حقوق استغلال الغابات التي تتمتع بها الجزائريون على أنّها غير منسجمة مع مبادئ القوانين الغابية الفرنسية⁴⁸.

إن هذه الحقوق تخصّ الجزائريين المستقرّين بجوار الغابات، وتتمثّل في جمع الأخشاب الميّنة والرعي في الغابات. وقد وصلت نتيجة تملك الخواص الأوروبيين من الغابات سنة 1914 م إلى 600.000 هـ⁴⁹، في الوقت الذي تمّ فيه حرمان الجزائريين من ثرواتهم الغابية ، بل وحتىّ تغريمهم ومعاقبتهم على ذلك ، فقد نصّت القوانين الغابية الفرنسية على تغريم الجزائريين في حالات استغلال أو حراثة الغابات بغرامة تتراوح ما بين خمسة آلاف إلى خمسة عشر ألف فرنك لكلّ هكتار⁵⁰. وقد شهدت فترة الثمانينيات من القرن التاسع عشر أكبر الحرائق في الجزائر، وكانت فرصة كبيرة لمصلحة الغابات لفرض أشدّ العقوبات على القبائل المجاورة، ونتيجة لهذا الأسلوب ازدادت مساحات الغابات من 2.800.000 هـ لسنة 1884 م إلى 3.250.000 في سنة 1888 م⁵¹.

4-2- الاستغلال الاستعماري للغابات :

أعطى استغلال الغابات الجزائرية نتائج مربحة للاستعمار الفرنسي واقتصاده، وكان الاستغلال الغايي الاستعماري منذ بداية الاحتلال، غير أنّ الإحتلال الكلي للبلاد وإحكام السيطرة عليها وضعف شوكة المقاومة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أدّى إلى اطمئنان الفرنسيين على وجودهم الاستعماريّ ، ومن ثمّ الشروع في استغلال أقصى ما تتيح لهم أرض الجزائر من ثروات.

وفي هذا الإطار وضعت إدارة الاحتلال برنامجا ضخما لاستغلال الخشب سنة 1884 م ، رُصد له نفقات بـ

الجهة الغربية من البلاد، وكانت وهران وحدها تستقبل 25 ألف إسباني سنة 1907م ، كما حصلت شركة تسمى "الشركة الفرنسية الجزائرية" امتياز استغلال 300 ألف هكتار من أراضي الحلفاء مستفيدة من شبكة السكك الحديدية المذكورة .

خاتمة :

إنّ النتائج الأساسية للموضوع قيد الدراسة تتمثل في تطابق الفعل الاستعماري مع ما سبق من مخططات بما يعكس ارتكاب المستعمر للجريمة مع سبق الإصرار والترصد ، هذه الجريمة التي تمثلت في فرض الاستعمار وبكل الوسائل الممّحجة والإجرامية بل وبأوامر عليا رسمية من الساسة الفرنسيين والعسكريين على السواء ، كان الهدف المعلن إبادة الجزائريين وبكل الوسائل قتلا وتجويعا ، ونهباً لمختلف الثروات بعد حرمان أهلها منها لصالح اقتصاد فرنسا و لصالح فئة دخيلة من لمستوطنين.

5.المراجع

- 1-CLAUZEL, Bertrand, 1831, Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement à Alger. Paris, A-j.denain, P08.
- 2 - جلال ، يحيى ، 1981،المغرب الكبير،العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج03، بيروت،دار النهضة العربية،ص،133.
- 3 - CLAUZEL,op.cit., P09.
- 4 - ibid, P32.
- 5 -CLAUZEL, 1833,Nouvelles Observation de Maréchal Clauzel sur la Colonisation d'Alger Paris, Im- selligue, P22.
- 6 -ANONYME, 1833,Alger , Au Considération sur l'Etat actuel de cette Régence., paris ,Delaunay , P18,19.
- 7 - CLAUZEL, op.cit., P09.
- 8 - ibid,P23.
- 9 - ibid,P26.
- 10 - جلال ، المرجع السابق ، ص132.
- 11- CLAUZEL,op.cit.26.

المساحات الغابية، ويتوفّر الجزء الأكبر منها في الهضاب العليا والسّهوب في جنوب عمالة وهران على مساحة 1.291.181 هـ، وفي عمالة الجزائر 315.863 هـ، وفي عمالة قسنطينة 590.116 هـ، وفي إقليم الجنوب 1.775.147 هـ . وتصنّف أغلب مساحات الحلفاء ضمن أملاك الدولة، وفي حالات قليلة كملكيات جماعية إذا تعلّق الأمر ببعض القبائل القاطنة على حقولها⁵⁶ .

وبخصوص الإستغلال،حققت الشركات الخاصة باستغلال الحلفاء عبر خبرتها الطويلة إنتاجا هائلا ، إذ بلغ محصول الهكتار الواحد في الهضاب العليا 1800كغ من النوعية الممتازة ووصل تصدير هذه المادة 4000 طن سنة 1869م، ويتم تصديرها بشكل خاص إلى "انكلترا" وارتفع الإنتاج بآطراد متزايد من سنة إلى أخرى، ففي السنة الموالية (1870م)بلغ 32000 طن و في سنتي 1871م و 1872مبلغ 54000 طن ، واستمرّ التوسع في استغلال هذا المنتج التّبائي حتى وصلت إمكانيات التصدير سنة 1878م إلى 300.000 طن، وفي بضع سنوات بعدها إلى 500.000 طن⁵⁷

وتتوزّع مناطق الإنتاج الأساسية في خمس مناطق رئيسية وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بنقاط التصدير و شبكة السكك الحديدية⁵⁸. وهذه المناطق هي :

- سهل الغور بالقرب من سبدو حيث يوجّه الإنتاج إلى تلمسان .
- سهل الحّمّام بالقرب من الضّاية، حيث يُسيّر الإنتاج من سيدي بلعباس و يُوجّه إلى وهران.
- بالقرب من سعيدة و يُوجّه الإنتاج إلى أرزيو.
- منطقة جنوب تيارت، و يُوجّه الإنتاج عبر خطّ السكّة الحديدية غليزان- الجزائر.
- المنطقة الممتدّة من الجلفة إلى جنوب ثنية الحد و بوغار، حيث يُوجّه الإنتاج إلى العفرون و أرفيل(خميس مليانة)⁵⁹
- لقد ارتبط استغلال الحلفاء في الجزائر بالإسبان الذين كانت لهم خبرة كبيرة في ذلك وسيطروا على تجارة هذه المادة في

- 37 - جوليان ، المرجع السابق ، ص 533.
- 38 - بلقاسمي، بوعلام ، 2007، مسألة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م ، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1862، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 30، 29.
- 39- POUYANNE.Maurice, 1900,La Propriété Foncière en Algéri., Alger.Im.A-Jourdan, , P787.
- 40 - POUYANNE.op.,cit.,P86.
- 41- بلقاسمي، المرجع السابق ، ص 31، 32.
- 42- BOUTILLY.,Recueil de la Législation Forestiere,im-Berger levirault,P189,190.
- 43 - RINN.louis,Le séquestre et la Responsabilité collective, 1890, Alger, Im.A-Jourdan, P22.
- 44- BOUTILLY.,op.,cit.,P87.
- 45 - TROLARD, 1891,La Colonisation et la Question Forestiere,Alger, P83.
- 46 - PIQUET Victor., 1914,La Colonisation Française Dans L'Afrique du Nord, Paris,Im.A-colin, P291.
- 47- Ibid.,P291.
- 48 - POUYANNE.op.,cit.,P786.
- 49 -PIQUET.Victor, op.,cit,P290.
- 50 - RINN.,op.,cit.,66,67.
- 51- بلقاسمي، المرجع السابق، ص 36، 35.
- 52 - PIQUET,op.cit.,P291.
- 53 - Ibid.,P291.
- 54 - أجرون شارل روبير ، 2007 ، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 ، الجزء 2 ، الجزائر ، دار الرائد للكتاب ص 284.
- 55 -CALVELLI.,op.cit.,PP144,145.
- 56 - Ibid.,P141.
- 57-CHARRIER , 1873 , L'alfa des Hautes Plateaux de l'Algerie, Paris, Im.A-J- Denain, 54P.
- 58 -KADDACHE.M,SARI.Djilali,1989,L'Algérie dans L'Histoire, Alger , O.P.U,E.N.L , P171.172.
- 59 - CHARRIER,op.cit.,P18,19.
- 12- MONTAGNE , 1831,Avantages pour la France de Coloniser la Régence d'Alger, Paris, dezauche , P73.
- 13- ibid.,P76.
- 14- DE BUSSY, Genty., 1839,de l'Établissement des Français dans La Régence d'Alger et des moyens d'en assurer laprosperité, Paris, 2^{eme} ed,T02,im – Didot frères , P99.
- 15- EGRETAUD,Marcel, 1960, Réalité de La Nation Algérienne, paris, ed-Sociales, P51.
- 16- DE BUSSY,op.cit.P99,100.
- 17 - غرانموزون ، أوليفي لوكور ، ال 2008، استعمار، الإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ت.نورة بوزيدة، دارالرائد للكتاب، ص 66.
- 18 -LA COMMISSION D'AFRIQUE, 1834, Procès-Verbaux et Rapports, T02 Paris,im-royal, P01.
- 19 - سعد الله ، أبو القاسم ، 1982، حاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 105.
- 21 -LA COMMISSION D'AFRIQUE 1834, Procès - Verbaux et Rapports , «Rapport sur la domaine publique » T01 , Paris,im-royal, P01.
- 21 - كنتور، رابح ، 2005 ، أوقاف البلدية والسياسة الفرنسية في المصادرة والاستيلاء على الملكية حولية المؤرخ، يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 06، ص 277.
- 22- سعد الله، المرجع السابق، ص 113.
- 23 - LA COMMISSION D'AFRIQUE....,op.cit,T01,P539.
- 24 - ibid,T01,P03.
- 25 - ibid, P03,04.
- 26 - غرانموزون ، المرجع السابق، ص 09.
- 27 - ألكسي دو طوكفيل، 2017 ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، ص 39.
- 28 - نفسه، ص 41.
- 29 - نفسه، ص 34.
- 30 - غرانموزون ، المرجع السابق، ص 127.
- جوليلين ، شارل أندري ، 2013 ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، الغزو وبدايات الاستعمار، 1871-1827 ، الجزائر ، شركة دار الأمة ، ص 564.
- 31 - الأمة ، ص 564.
- 32 - نفسه ، ص 525.
- غربي، الغالي وآخرون ، 2007 ، العدوان الفرنسي على الجزائر - الخلفيات والأبعاد، الجزائر ، م و د ب ح ث ن ، ص 314-315.
- 33 - جوليلين ، المرجع السابق ، ص 328-332.
- 34 - جوليلين ، نفسه ، ص 533.
- 35 - جوليان ، نفسه ، ص 103.
- 36 - غربي ، الغالي وآخرون ، ص 103.